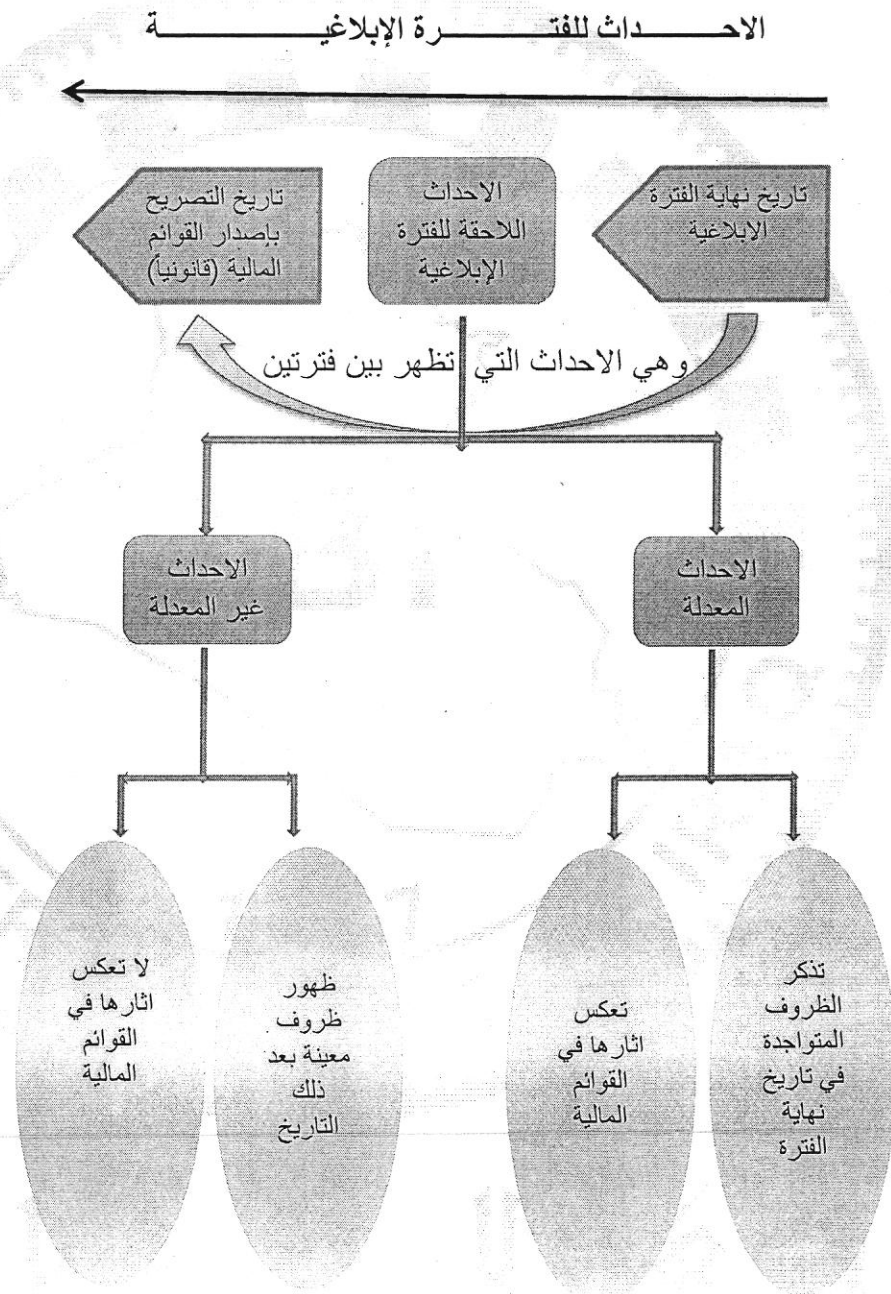


معالجة الأحداث اللاحقة وفق متطلبات المعيار المحاسبية الدولي (IAS10)

يطبق (IAS.10) على الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية سواء كانت في صالح أو ضد الوحدة الاقتصادية (المصرف) أذ يوضح المعيار ضرورة الإفصاح عن أي حدث لاحق لتاريخ الميزانية العمومية، مع مراعاة تطبيق ما ورد في المعيار المحاسبي الدولي (IAS10) من متطلبات حول معالجة الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية لغرض اعداد قوائم مالية تمثل بصدق وعدالة نتائج الاعمال والمركز المالي للوحدة الاقتصادية أذ أشار المعيار الى الاتي: -

- يتطلب من المصرف الإفصاح عن تاريخ اقرار القوائم المالية لإصدارها وتحديد الجهة المخولة بالإصدار سواء أكانت مجلس ادارة الوحدة الاقتصادية او غيرها من الجهات التي تملك سلطة تعديل القوائم المالية بعد اصدارها، ويعد هذا التاريخ من التواريخ المهمة بالنسبة للمستخدمين كون القوائم المالية بعد هذا التاريخ لن تعكس إثر الأحداث اللاحقة.
- يجب على المصرف تعديل القوائم المالية لتعكس الأثر المالي للأحداث اللاحقة المعدلة من خلال الاعتراف بأثر تلك الأحداث ومن ثم تعديل محتوى القوائم المالية بحيث تعكس بصدق المركز المالي ونتائج الاعمال.
- يجب على المصرف الإفصاح عن الأحداث اللاحقة غير المعدلة التي ينعكس اهمالها سلباً على اتخاذ القرارات الاقتصادية ويتم ذلك من خلال الإفصاح عن طبيعة الحدث اللاحق وتقدير أثره المالي وعند تعذر تقدير الاثر المالي ينبغي الإشارة في القوائم المالية الى حقيقة ذلك
- أكدت الفقرة (٢٠) من المعيار المحاسبي الدولي (IAS10) على ضرورة قيام الوحدة الاقتصادية بتحديث الإفصاح عند استلامها معلومات جديدة بعد تاريخ الميزانية العمومية ذات صلة بأحداث كانت قائمة قبل تاريخ اعداد التقارير المالية، ويجب تحديث الإفصاح في ضوء ما تم استلامه من معلومات جديدة سواء تطلبت تلك المعلومات اجراء تعديل على ما اعترف به في القوائم المالية او لم تتطلب ذلك نظراً لأهميتها وتأثيرها الجوهري على مستخدمي القوائم المالية ومن ثم على قراراتهم الاقتصادية
- أكدت الفقرة (١٤) من المعيار المحاسبي الدولي (IAS10) انه لا يجوز للوحدة الاقتصادية اعداد القوائم المالية على اساس الاستمرارية في حال لو قررت ادارة الوحدة الاقتصادية بعد فترة اعداد التقارير المالية تصفية الشركة او ايقاف الاعمال او انه ليس لديها بديل واقعي سوى ذلك ، حيث ينبغي الاخذ بالحسبان تدهور نتائج الاعمال والمركز المالي بعد فترة اعداد التقارير المالية وتأثير ذلك على استمرارية الوحدة الاقتصادية.

ويمكن تجسيد نظرة عامة عن (IAS10) كما موضح في الشكل رقم (١)



الشكل رقم (١) : نظرة عامة حول المعيار المحاسبي الدولي العاشر (IAS10)

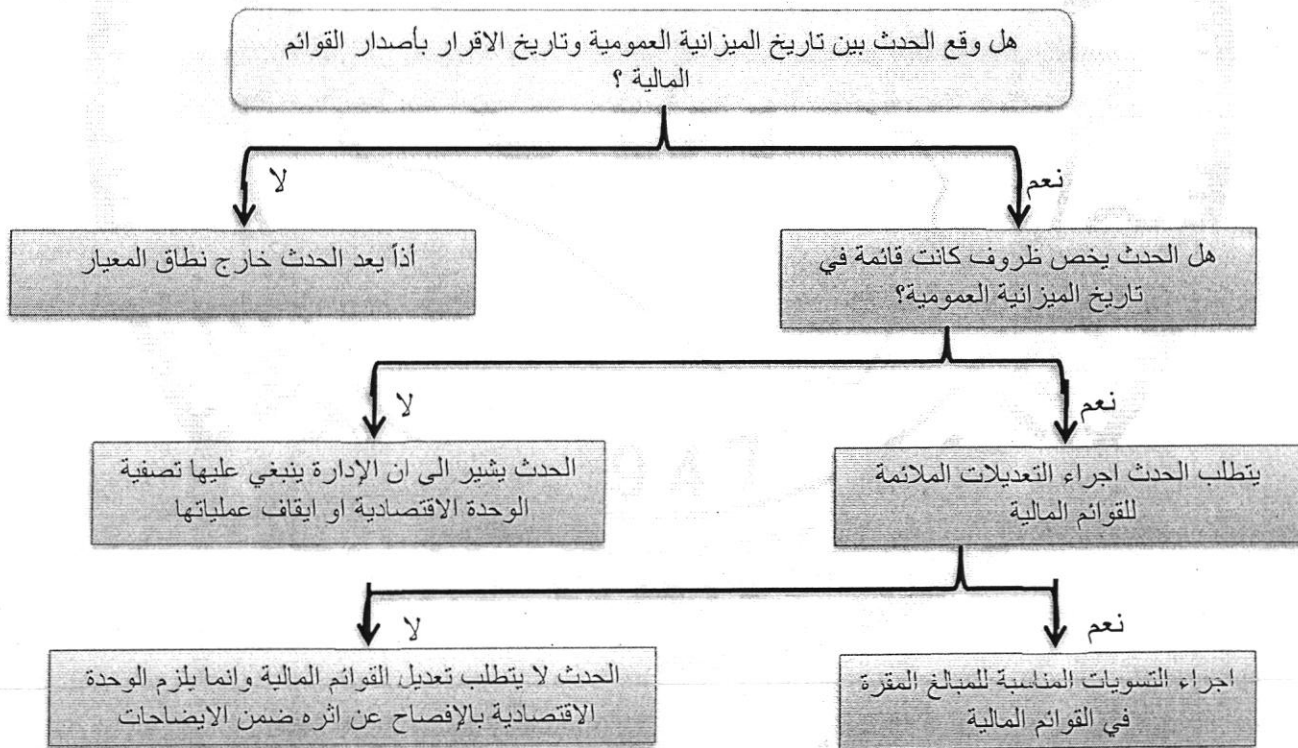
يقصد بالإحداث اللاحقة للفترة الإبلاغية :- الأحداث التي تظهر بعد الفترة الإبلاغية وتكون مفضلة أو غير مفضلة والتي تظهر بين تاريخ نهاية الفترة الإبلاغية وتاريخ التصريح بإصدار القوائم المالية.

الأحداث المعدلة :- وهي الأحداث التي تظهر بعد الفترة الإبلاغية والتي تزود بدليل إضافي عن الظروف المتواجدة في تاريخ نهاية الفترة الإبلاغية ويتطلب الأمر عكس أثرها على القوائم المالية.

تاريخ التصريح :- هو التاريخ الذي تكون فيه القوائم المالية قد تم التصريح عنها قانونياً.

الأحداث غير المعدلة :- وهي الأحداث التي تظهر بعد الفترة الإبلاغية والتي تدل على ظهور ظروف معينة بعد ذلك التاريخ ولكن لا يتطلب الأمر عكس أثرها على القوائم المالية.

ويمكن تجسيد نظرة عامة عن (IAS10) كما موضح في الشكل رقم (٢)



الشكل رقم (٢) : نظرة عامة حول المعيار المحاسبي الدولي العاشر (IAS10)

من الشكل رقم (١) و (٢) نلاحظ ان (IAS10) حدد فترة القطع التي تحصل فيها الأحداث اللاحقة من خلال تحديده لتاريخ الميزانية العمومية وتاريخ الاقرار بإصدار القوائم المالية ومنه انطلق المعيار ليؤكد على ضرورة تحديد مدى تأثير الأحداث اللاحقة على استمرارية الوحدة الاقتصادية حيث أشار في حال امكانية اجراء

المعالجات المحاسبية الملائمة للأحداث اللاحقة فإنه ينبغي على الوحدة الاقتصادية تعديل القوائم المالية لتعكس الأحداث اللاحقة المعدلة من خلال اجراء التسويات المناسبة لما تم الاعتراف به من مبالغ في القوائم المالية أما اذا كانت الأحداث اللاحقة غير معدلة فإن الوحدة الاقتصادية تكفي بالإفصاح عنها ضمن الايضاحات ، في حين لو كانت الأحداث اللاحقة تؤثر سلباً على استمرارية الوحدة الاقتصادية فإنه ينبغي تغيير الاساس المتبع في اعداد القوائم المالية من اساس الاستمرارية الى اساس التصفية.

• متطلبات (IAS.10) المتعلقة بالأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية

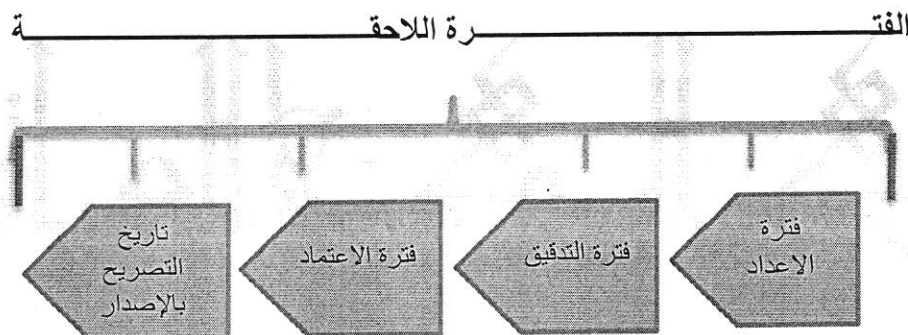
تضمن المعيار المحاسبي الدولي (IAS.10) العديد من المتطلبات ذات الصلة بالأحداث اللاحقة للفترة الابلاغية كما يوضح المفاهيم المرتبطة بتلك الأحداث من حيث طبيعتها وتوقيت حدوثها.

أولاً:- فترة وقوع الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية

يتطلب اصدار القوائم المالية فترة زمنية معينة بعد نهاية السنة المالية نظراً لإجراءات اعداد واصدار وتدقيق القوائم المالية والمصادقة عليها من قبل مجلس الادارة ومن المحتمل ان تصل تلك الفترة الى ثلاثة شهور بعد نهاية السنة المالية يطلق على تلك الفترة مصطلح "الفترة اللاحقة" لذا يمكن القول ان الفترة اللاحقة تُحدد بالفترة المحصورة بين تاريخ نهاية السنة المالية (١٢/٣١) وحتى تاريخ التصريح بإصدار القوائم والتقارير المالية للجمهور.

خلال الفترة اللاحقة من المحتمل وقوع أحداث تنعكس على محتوى القوائم والتقارير المالية للسنة المالية المنتهية وبالاعتماد على الاهمية النسبية لتلك الأحداث وتوقيت وقوعها سوف يكون امام الوحدة الاقتصادية خيارين سعياً لتحقيق الهدف المتمثل بأعداد وتقديم قوائم مالية غير مضللة يتمثل الخيار الاول بالاعتراف من خلال اجراء تسوية وتعديل القوائم المالية لتعكس الاثر المالي لتلك الأحداث ، في حين يتمثل الخيار الثاني بالإفصاح عن تلك الأحداث في الملاحظات او الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية فيما لو كان عدم الإفصاح عنها يضلل القوائم المالية.

وقسمت الأدبيات المحاسبية الفترة اللاحقة الى عدة فترات وكما موضح في الشكل رقم (٤) ادناه :-



الشكل رقم (٣) : تصنيف الفترة اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية

- فترة الاعداد : تتمثل بالفترة التي تستغرقها ادارة الوحدة الاقتصادية في اعداد التقارير المالية أذ تُعد القوائم المالية من قبل محاسب الوحدة الاقتصادية ومن ثم يتم التوقيع عليها ورفعها الى الجهة المسؤولة في الوحدة الاقتصادية والمتمثلة بمجلس الادارة حيث يتحمل مجلس الادارة مسؤولية اعداد القوائم المالية وتنتهي فترة الاعداد بتسليم القوائم المالية الى مراقب الحسابات للمباشرة بعملية التدقيق .
- فترة التدقيق : تبدأ هذه الفترة منذ استلام مراقب الحسابات التقرير المالي ولحين انتهاءه من عملية التدقيق وابداء رأيه حول التقرير المالي والتوقيع عليه.
- تاريخ الاعتماد: يمثل تاريخ اعتماد الجهة المسؤولة في الوحدة الاقتصادية على القوائم المالية من خلال ارسال طلب الى المساهمين وبعد الاخذ بنظر الاعتبار تقرير مراقب الحسابات وعند عدم وجود اي اعتراض تتم المصادقة على القوائم المالية والتصريح بإصدارها قانوناً.
- تاريخ التصريح بالإصدار : يمثل الفترة الاخيرة من الفترة اللاحقة وفيه تُصدر الوحدة الاقتصادية تقاريرها المالية لمختلف الأطراف الداخلية والخارجية سوق الاوراق المالية .وان هنالك اختلاف بين مفهومي مدة الاحداث اللاحقة والفترة اللاحقة أذ تمثل مدة الاحداث اللاحقة الفترة المحصورة بين تاريخ البدء بأعداد الموازين والقوائم المالية وحتى تاريخ تسلم المدقق القوائم المالية للمباشرة بعملية التدقيق في حين تمثل الفترة اللاحقة بالفترة المحصورة بين تاريخ اعداد القوائم المالية وحتى تاريخ اكمال المدقق تقرير عملية التدقيق أي تاريخ اكمال العمل الميداني لعملية التدقيق.

ثانياً:- تاريخ التصريح بإصدار القوائم المالية

يعد تاريخ التصريح بإصدار القوائم المالية احد اهم المتطلبات الاساسية الواردة في (IAS.10) أذ أكدت الفقرة (١٧) منه على ضرورة افصاح الوحدة الاقتصادية عن تاريخ التصريح كونه يحدد نقطة القطع (CUT OFF) والتي بدورها تمثل النقطة التي تنتهي عندها معالجة الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية اي ان القوائم التي تلي تاريخ التصريح لن تعكس تأثير أي نوع من انواع الاحداث اللاحقة.

ويحدد تاريخ التصريح بإصدار القوائم المالية بالتاريخ التي تعتبر فيه القوائم المالية قد تم التصريح بإصدارها قانونياً ومن أسس تحديده:-

- ١- عندما يتطلب من المنشأة تزويد قوائمها المالية لحملة الأسهم من اجل الموافقة عليها بعد إصدارها، فان تاريخ التصريح بإصدارها يكون هو تاريخ صدورها وليس تاريخ الموافقة عليها من قبل حملة الأسهم.
- ٢- عندما يتطلب من المنشأة إصدار قوائمها المالية لمجلس اشراف مكون من اشخاص غير تنفيذيين، فان تاريخ التصريح بإصدارها هو التاريخ الذي تصرح فيه الإدارة بإصدار القوائم المالية لمجلس الاشراف.

٣- عندما تقوم المنشأة لأي غاية بتزويد مستخدمين خارجيين بنسخة من القوائم المالية فيعتبر هذا التاريخ هو تاريخ التصريح بإصدار القوائم المالية.

ثالثاً:- تصنيف الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية
صنف المعيار المحاسبي الدولي (IAS.10) الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية وبالاستناد الى اهميتها النسبية وتوقيت حدوثها الى (احداث معدلة واحداث غير معدلة)

- الاحداث المعدلة (Adjusting Events) "اعتراف"
 - الاحداث غير المعدلة (Non-adjusting Events) "الإفصاح ضمن الإيضاحات"
- ندرج لكم في ادناه اهم الاحداث المعدلة والاحداث غير المعدلة والتي يستوجب اظهارها اثناء تطبيق المعيار كما في الجدول ادناه:-

ت	الاحداث المعدلة	الاحداث غير المعدلة
١	حدث يدل على ان فرض الاستمرارية فيما يتعلق بالمنشأة كاملة او جزء منها اصبحت غير ملائمة.	الخسائر الناتجة عن الحرائق والزلازل والفيضانات
٢	افلاس عميل بعد تاريخ الابلاغ المالي يدل على خسارة في الحسابات المدينة التجارية في تاريخ نهاية الفترة الابلاغية.	الإعلان عن توزيع الأرباح، علماً أنها كانت قبل التعديلات يتم الاعتراف بها كالتزام على المنشأة.
٣	بيع المخزون بسعر يقل عن تكلفتها بعد تاريخ نهاية الفترة الابلاغية بما يؤيد صحة تقييم المخزون بالقيمة القابلة للتحقق في تاريخ نهاية الفترة الابلاغية.	زيادة راس المال.
٤	بيع ممتلكات، منشآت ومعدات بصافي سعر البيع والذي يقل عن القيمة المرحلة بما يعتبر مؤشراً على انخفاض قيمة الأصل قبل نهاية الفترة الابلاغية.	اقتناء شركات تابعة، او استثمارات في منشآت زميلة.
٥	تحديد دفعات حوافز بعد تاريخ الفترة الابلاغية عندما يكون على المنشأة التزام في تاريخ نهاية الفترة الابلاغية.	انخفاض في القيمة السوقية للاستثمارات بعد الفترة الابلاغية.
٦	خسارة الانخفاض الناتج عن الهبوط الحاد في القيم القابلة للاسترداد للأصول غير المتداولة وخسائر الانخفاض التي تم الاعتراف به مسبقاً والتي تحتاج الى تعديل.	الدخول في اتفاقيات شراء ملزمة والتي تكون على شكل اصدار كفالات بعد تاريخ الفترة الابلاغية.

٧	الخسائر الناتجة عن دعوى قضائية لم يتم تكوين مخصص لها.	تصنيف الأصول الى مقتناة للبيع بموجب المعيار IFRS 5 وشراء او التخلص من الأصول بعد الفترة الابلاغية.
٨	اعدام ديون مشكوك في تحصيلها.	
٩	تحديد تكلفة أصول بعد تاريخ اعداد قائمة المركز المالي والتي تم شرائها قبل اعدادها.	
١٠	الأخطاء المحاسبية والتهرب الذي يدل على عدم صحة الأرقام الواردة في القوائم المالية.	

رابعاً:- الاعتراف والافصاح عن الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية

أحد اهم متطلبات (IAS10) يتمثل بتحديد المعالجات المحاسبية الملائمة لما يقع من احداث لاحقة لتاريخ الميزانية العمومية أذ حدد (IAS10) كلاً من الاعتراف والافصاح كمعالجة محاسبية لتلك الاحداث على استناد توجهه نحو تصنيف الاحداث الى احداث تتطلب التعديل (الاعتراف) واخرى لا تتطلب التعديل (الافصاح)، ويجب الإفصاح عن الاحداث غير المعدلة إذا كانت من الأهمية بمكان بحيث ان عدم الإفصاح عنها يؤثر على قدرة المستخدمين على التقييم او اتخاذ قرارات بصورة مناسبة، ويكون الإفصاح عن:-

١- طبيعة الاحداث.

٢- تقدير اثره المالي او عبارة تشير الى ان التقدير بمعقولة لا يمكن القيام به.

- ملاحظة/ يجب ان يقوم المصرف بعملية الإفصاح عن تاريخ التصريح بالإصدار ضمن حدود المعيار ومن ثم تقدير الأثر المالي للحدث اللاحق وتحديد طبيعة ذلك الحدث اي تصنيف الاحداث، ومن ثم الاعتراف بالأثر المالي للحدث اللاحق المعدل والإفصاح عن الحدث اللاحق غير المعدل ضمن الإيضاحات.

اهم الاجراءات الواجب اتخاذها من قبل الوحدة الاقتصادية عند تعرضها للاحداث اللاحقة

عند استخدام الاحداث اللاحقة كدليل للحكم على صحة المبالغ المدرجة في القوائم المالية ينبغي بذل العناية المهنية اللازمة من قبل ادارة الوحدة الاقتصادية في التمييز بين نوعي الاحداث اللاحقة فيما اذا كانت احداث معدلة او احداث غير معدلة بالاعتماد على توقيت وقوع الحدث اللاحق الذي بدوره يوجه الوحدة الاقتصادية في تحديد المعالجة المحاسبية الملائمة لأثر ذلك الحدث حيث يكون امام الوحدة الاقتصادية خيارين اما الاعتراف بأثر الحدث اللاحق من خلال تعديل مبالغ العناصر المعترف بها في متن القوائم المالية او يتحتم عليها فقط الإفصاح عن ذلك الاثر ضمن الايضاحات ، حيث ترتبط الاحداث المعدلة بحسابات السنة السابقة في حين تؤثر

الاحداث غير المعدلة على ارقام القوائم المالية للسنة التالية وينبغي على ادارة الوحدة الاقتصادية اتخاذ الاجراءات الاتية عند التعرض للاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية

- تقدير وحصر الاضرار الحاصلة في سجلات ومستندات وموجودات الوحدة الاقتصادية واعداد كشوفات تفصيلية بها.
- اتخاذ الجهات القانونية المختصة في الوحدة الاقتصادية المتعرضة للحدث اللاحق للإجراءات القانونية الملازمة لتثبيت مبالغ تلك الاضرار.
- جرد المستندات بأنواعها كوصولات القبض والصكوك والسندات واتخاذ الاجراءات الملازمة لمنع استعمالها من خلال ابطالها او ابلاغ الجهات المعنية كالمصارف بعدم قبولها.
- جرد الموجودات بكافة انواعها واعداد الكشوفات تفصيلية بها والتي من خلالها يوضح حالة الموجود ونوعه وكلفته.
- وضع الضوابط والتعليمات اللازمة التي من خلالها يمنع وقوع حالات التلاعب والاختلاس.
- تشكيل لجان اعادة تقييم الموجودات المتضررة وفقاً للقيمة السوقية.